الهدف

تهدف شركة المنار للتمويل والإجارة إلى حماية حقوق المساهمين وتعزيز الاستقرار المؤسسي عبر فصل السلطات بين الإدارة التنفيذية التي تُسيّر أعمال الشركة اليومية ومجلس الإدارة الذي يضع ويُراجع الخطط والسياسات ويُشرف على التنفيذ، بما يعزز الثقة في التعامل. كما تهدف الشركة إلى تمكين المساهمين وأصحاب المصالح من الرقابة الفعّالة، وترسيخ السلوك الأخلاقي، وتفعيل الرقابة والمساءلة، وضمان تنظيم إداري ومالي سليم، يراعي طبيعة أعمال التمويل والإجارة ويحفظ حقوق العملاء والممولين والمساهمين على حدّ سواء.

المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات

حوكمة الشركات هي نظام من القواعد والممارسات والعمليات التي يتم من خلالها توجيه الشركة والتحكم في نظمها وإجراءاتها، بهدف تحقيق أفضل حماية وتوازن بين مصالح الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، وضمان نزاهة القرارات، والالتزام باللوائح، وإدارة المخاطر بكفاءة، خصوصاً المخاطر المرتبطة بالتمويل والإجارة مثل مخاطر الائتمان والتعثر والسيولة والقيمة العادلة للأصول المؤجرة.

حوكمة الشركات في شركة المنار للتمويل والإجارة

استناداً إلى تعليمات هيئة أسواق المال في دولة الكويت، وبما يتوافق مع قرار رقم **72لسنة ٢٠١٥** للقانون رقم **7لسنة ٢٠١٠** بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، تعتمد شركة المنار للتمويل والإجارة إطار حوكمة رشيد يضمن الالتزام والشفافية والعدالة، ويُعزز الضبط المؤسسي الملائم لطبيعة أعمالها، بما يشمل:

- تنظيم علاقة الشركة بالعملاء ضمن معايير واضحة للعدالة والشفافية.
- الالتزام بإجراءات منح التمويل وفق ضوابط موضوعية ومعايير ائتمانية معتمدة.
- تعزيز حماية أصول الشركة، وخاصة الأصول محل عقود الإجارة.
- تبنّي نهج متوازن في إدارة التعثر والتحصيل بما يحقق الاستدامة ويحفظ الحقوق.
- ضمان سلامة التعاقدات والتوثيق والعقود والضمانات المرتبطة بالتمويل والإجارة.

القواعد الأساسية لحوكمة الشركات لدى شركة المنار للتمويل والإجارة

تلتزم الشركة بالقواعد التالية بالاتساق مع تعليمات هيئة أسواق المال:

القاعدة الأولى: بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة

بما يضمن الاستقلالية، وتوازن الصلاحيات، وفعالية الإشراف والرقابة على أعمال الشركة، خصوصاً في قرارات التمويل والاستثمار وإدارة الأصول المؤجرة.

القاعدة الثانية: التحديد السليم للمهام والمسؤوليات

مع وضوح الصلاحيات بين المجلس والإدارة التنفيذية، وتوثيق المسؤوليات المتعلقة بمنح التمويل، تسعير المنتجات، إدارة التحصيل، إدارة الأصول، والالتزام.

القاعدة الثالثة: اختيار أشخاص من ذوي الخبرة والكفاءة

لاختيار أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ممن لديهم خبرات مناسبة في **التمويل، الإجارة، إدارة المخاطر، الالتزام، والحوكمة.**

القاعدة الرابعة: ضمان نزاهة التقارير المالية

من خلال الالتزام بالمعايير المحاسبية المعتمدة، ودقة الاعتراف بالإيرادات المتعلقة بالتمويل والإجارة، وجودة الإفصاح عن محفظة التمويل، نسب التعثر، والمخصصات.

القاعدة الخامسة: وضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية

بما يشمل على وجه الخصوص:

- **مخاطر الائتمان والتعثر**: سياسات تقييم الجدارة الائتمانية، حدود التمويل، المخصصات.
- **مخاطر السيولة**: إدارة التدفقات النقدية والالتزامات.
- **المخاطر التشغيلية**: الاحتيال، الأخطاء الإجرائية، أمن المعلومات.
- **مخاطر الأصول المؤجرة**: التأمين، الصيانة، التتبع، القيمة المتبقية.
- **مخاطر الالتزام**: اللوائح، العقود، الإفصاح.

القاعدة السادسة: تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية

عبر مدونة سلوك مهني تمنع تعارض المصالح، وتُجرّم استغلال المعلومات، وتضمن عدالة التعامل مع العملاء، خصوصاً في إجراءات التحصيل وجدولة الالتزامات.

القاعدة السابعة: الإفصاح والشفافية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب

بما يضمن وضوح المنتجات التمويلية وشروط الإجارة والتكاليف والرسوم، والإفصاح عن المعلومات الجوهرية للمساهمين وفق المتطلبات النظامية.

القاعدة الثامنة: احترام حقوق المساهمين

بتوفير المعلومات المناسبة في وقتها، وتسهيل المشاركة في الجمعيات العمومية، وحماية حقوقهم في الرقابة والاستفسار وفق الأطر النظامية.

القاعدة التاسعة: إدراك دور أصحاب المصالح

بما يشمل العملاء، الموظفين، الموردين، الجهات الرقابية، والشركاء، مع مراعاة مبدأ العدالة وحماية البيانات والخصوصية.

القاعدة العاشرة: تعزيز وتحسين الأداء

من خلال مؤشرات أداء واضحة، وتقييم دوري لفعالية الحوكمة والرقابة وإدارة المخاطر وجودة المحفظة التمويلية والتحصيل.

القاعدة الحادية عشر: التركيز على أهمية المسؤولية الاجتماعية

عبر سياسات تراعي الاستدامة وخدمة المجتمع، ودعم التوعية المالية، وتطبيق ممارسات مسؤولة في التمويل والتعامل مع حالات التعثر.

حقوق المساهمين وإتاحة المعلومات

فضلاً عن إدراك شركة المنار للتمويل والإجارة لحقوق المساهمين الفعليين والمحتملين، وحرصاً من الشركة على توفير كافة البيانات والمعلومات والتقارير المطلوبة من قبلهم بما لا يؤثر سلباً على مصالح الشركة أو سرية أعمالها، يتم تزويد المساهمين بتلك المعلومات عن طريق الحضور الشخصي للشركة أو عن طريق البريد الإلكتروني، وفق الضوابط المعتمدة وسياسات الإفصاح.